الأمم المتحدة

DP/2024/20

Distr.: General
28 March 2024
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة السنوية لعام 2024

3 إلى 7 حزيران/يونيه 2024، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

رد الإدارة على تقييم الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

أولا - مقدمة

1 - أجرى مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي بهدف استعراض استراتيجيات البرنامج الإنمائي وبرامجه المتعلقة بالتعجيل بتنفيذ التدابير العالمية والوطنية والمحلية الرامية إلى تعزيز النظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي الصحي. وهذا هو أول تقييم عام مستقل للدعم البيئي المقدم من البرنامج الإنمائي منذ عام 2011 وأول تقييم يجريه مكتب التقييم المستقل يركز فيه باستفاضة على الدعم الذي تقدمه المؤسسة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

2 - ويتخذ التقييم منحى تطلعيا، إذ يقدم توصيات للاسترشاد بها في التوجه الاستراتيجي والبرنامجي للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي طوال الفترة المتبقية من خطته الاستراتيجية الحالية (2022-2025)، ومبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أُطلقت مؤخرا، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لعام 2030. ويشكل التقييم جزءا من المساءلة التي يتكفل بها البرنامج الإنمائي إزاء مجلسه التنفيذي، وشركائه في التنمية، والسكان المحليين عن طريق تقييم جدوى الدعم الذي تقدمه المؤسسة وما يسفر عنه من نتائج.

3 - ويرحب البرنامج الإنمائي بالنتائج والتوصيات التي خلص إليها التقييم ويقدم إيضاحات وقرائن بشأن ببعض الاستنتاجات. وسيستفاد من الدروس المستفادة من التقييم في تنفيذ مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي وتقديم الدعم للبلدان، فضلا عن القرائن اللازمة لتعزيز التعلم في إطار المؤسسة من أجل تحسين الفعالية.

24-05886 (A) 190424 250424

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي في سياق التنمية العالمية

4 – تتشابك الطبيعة مع الحياة البشرية والمجتمعات والاقتصادات ولا تنفصل عنها. ويوفر تنوع الأنواع البيولوجية والعمليات الطبيعية التي تحدث داخل النظم الإيكولوجية خدمات أساسية لحياة الإنسان: المياه النظيفة، والأغذية والأدوية المغذية، وفي مكافحة الأمراض، وتلقيح المحاصيل، ودعم تكوين التربة، وتوفير المنافع الثقافية والترفيهية والروحية. وفي عصر الأنثروبوسين الحالي، تُعتبر النظم الإيكولوجية المتنوعة بيولوجيا ذات أهمية بالغة لبقاء الإنسان. ويؤدي الاحتفاظ بالكربون في المواد العضوية، على سبيل المثال، دورا مهما في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بينما يشكل هذا "الكربون الذي ينفلت دون رجعة" من المصادر الغنية – عن طريق إنضاب أراضي الخث وقطع الأشجار/حرق أشجار المانغروف والغابات الطبيعية البكر/السليمة – تهديدا لقدرتنا على حصر الاحترار العالمي في حدود 1,5 درجة مئوية. وتسيرًا لحماية النظم الإيكولوجية، يصاغ التعاون الدولي أساسا في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، التي وُضعت في عام 1992 وتوسعت في العقود اللاحقة. وهذا الاتفاقية تُسنِد المسؤولية عن حماية التنوع البيولوجي إلى الدول ذات السيادة وتنص على أشكال الدعم التي يمكن للمجتمع الدولي تقديمها. وتساهم إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية إسهاما مباشرا أيضا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (اتفاقية المناخ)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وسائر الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.

5 – وفي عام 2010، وخلال انعقاد المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في ناغويا، وافقت الحكومات على 20 هدفا من أهداف آيشي للتنوع البيولوجي. ولم يتحقق أي من هذه الأهداف بحلول عام 2020 ولم يسجل سوى إنجاز جزئي في إطار ستة أهداف: (1) تحديد الأنواع الغازية وترتيبها من حيث الأولوية؛ و (2) نسبة الأراضي والمحيطات المصنفة باعتبارها مناطق محمية؛ و (3) تفعيل بروتوكول ناغويا (صك قانوني بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها)؛ و (4) وضع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي؛ و (5) توليد وتقاسم المعلومات والمعارف بشأن التنوع البيولوجي؛ و (6) الزيادات في الموارد المالية المخصصة للتنوع البيولوجي من المصادر المحلية، والتدفقات الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية.

6 – وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، وافقت الحكومات على تحقيق 23 هدفا بحلول عام 2030 بموجب إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، إلى جانب أربعة أهداف لعام 2050. ويتم توجيه الزخم من خلال عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (2021-2030) حيث تهدف الاستراتيجية، في جملة أمور، إلى تمويل الإصلاح على أرض الواقع، وتعزيز القيادة، ووضع الحوافز المناسبة، وتغيير السلوكيات، والاستثمار في البحوث وبناء القدرات. وتتوافق المبادرات بشكل جيد مع أهداف التنمية المستدامة، التي تحدد أهدافا لتحسين التنوع البيولوجي على اليابسة في إطار الهدف 15. وفي تموز/يوليه 2022، توسطت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اتفاق تاريخي يعترف بحق الإنسان في بيئة صحية، مما ألزم الحكومات باتخاذ إجراءات إضافية.

7 – ورغم العديد من الاتفاقات المتعلقة بالإدارة الدولية لشؤون البيئة، فقد تسارعت وتيرة ونطاق تدهور النظام الإيكولوجي وفقدان التنوع البيولوجي على مدى العقود الماضية. إذ يتعرض للتدمير ما يقرب من 10 ملايين هكتار من الغابات كل عام، ويعتبر مليون نوع من الأحياء معرضا لخطر الانقراض. فثلث جميع الأنواع التي تعيش في المياه العذبة مهدد بالانقراض في حين أن المياه العذبة في طريقها لأن تصبح سلعة

نادرة. ويلزم تغيير مصالح التنمية الاقتصادية التي لا يزال ينظر إليها باعتبارها "مقايضات" متنافية بين المصالح البيئية.

ثالثا - الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

8 - قدم البرنامج الإنمائي الدعم لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي على مدى العقود الأربعة الماضية في أكثر من 140 بلدا، مما يجعله أكبر جهة تابعة للأمم المتحدة تقدم الدعم في هذا الميدان. فخلال الفترة 2018-2023، قدم البرنامج الإنمائي الدعم من خلال 602 مشروع زادت نفقاتها الإجمالية عن 1,5 بليون دولار في 134 بلدا. وهذا ما مكّن الحكومات وسائر الأطراف المعنية من تنفيذ المبادرات ذات الصلة التي تربط بين الأهداف الإنمائية والبيئية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، من قبيل: إدماج التنوع البيولوجي في الميزانيات وخطط التنمية الوطنية، وتحديد المناطق الطبيعية الضرورية لدعم حياة الإنسان، وتعزيز وتوسيع نطاق تغطية المناطق المحمية ومفهومها، والنهوض بدور الشعوب الأصلية، وتوفير المنح للمنظمات والمجتمعات المحلية، والعمل مع القطاع الخاص باعتباره رب عمل محتملا، أو النهوض بسلاسل قيمة للمنتجات الصديقة للبيئة.

9 - وقد استرشد البرنامج الإنمائي لدى تقديمه الدعم للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بالإطار العالمي للتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية للفترة 2012-2020، الذي كان ساري المفعول حتى تشرين الأول/أكتوبر 2023. وتوجد ثلاثة برامج مميزة في هذا الإطار، هي التالية:

(أ) إدماج إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في تخطيط التنمية وأنشطة قطاع الإنتاج لصيانة التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية التي يعتمد عليها رفاه البشر؛

(ب) إطلاق العنان لطاقات المناطق المحمية، بما فيها المناطق المحفوظة بواسطة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بغية الحفاظ على التنوع البيولوجي والإسهام في الوقت نفسه في التنمية المستدامة؛

(ج) إدارة النظم الإيكولوجية وإعادة تأهيلها من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

10 - وساعدت مبادرات البرنامج الإنمائي في سد الانقسام المتصور بين الإنتاج أو الحماية في العديد من الحالات، وأثبتت أن خطط التنمية وسبل العيش المجتمعية يمكن أن تدعم الحفظ. ورغم أن الحاجة إلى الربط بين التنمية والعمل البيئي مقبولة على نطاق واسع في القطاع البيئي، فإن الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي يتميز بتوفير حلول عملية للتنفيذ، وبالتالي الاستفادة من حافظة المؤسسة ككل في مجالات التنمية المستدامة، والحوكمة، والتخطيط، وبناء المؤسسات، والمشاركة غير الحكومية.

11 - وقام البرنامج الإنمائي، من خلال مبادرته لتمويل التنوع البيولوجي - التي ازدادت عضويتها من 12 بلدا في عام 2012 إلى 30 بلدا في عام 2018 - بتحديد الحواجز التي تعرقل الدفع بعجلة تمويل التنوع البيولوجي وتجريب منهجية جديدة للتخطيط المالي الوطني. وتضم المرحلة 2، وهي قيد التنفيذ حاليا، تسع جهات مانحة تمول 41 بلدا، في حين يعمل برنامج ذو صلة ممول من مرفق البيئة العالمية على دعم 91 بلدا آخر.

12 - وعلى الصعيد العالمي، ساهم البرنامج الإنمائي في جهود الحفظ عبر طائفة من الوحدات الأحيائية والمناطق الإيكولوجية منذ عام 2018. فعلى مر السنين، شهدت حافظة المشاريع المصممة لتعميم حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للأراضي في بيئات وقطاعات الإنتاج تحقيق نتائج في كافة المناطق وفي العديد من البلدان، مع وجود الكثير من الأمثلة الناجحة على توسع نطاقها.

13 - فقد استخدمت إثيوبيا الأموال التي تلقتها تباعا من مرفق البيئة العالمية لإنشاء منظومة من المناطق المحمية، وتحسين فعالية الإدارة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي في حفظ التنوع البيولوجي. ونجحت إثيوبيا أيضا في استخدام المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية للوصول إلى العديد من المزارعين في البلد وترسيخ الدعم الإرشادي للمزارعين على صعيد الأقاليم، وتعزيز القدرات على استيعاب واعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي على مستوى المزارع والحدائق التشاركية.

14 - وأما كوستاريكا فقد عملت مع البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق النهج البرنامجية المتعلقة بالشؤون الجنسانية في القطاع البيئي. ففي عام 2019، أصدرت وزارة البيئة والطاقة، بدعم من البرنامج الإنمائي، الأمر التوجيهي (005-2019) بغية تضييق الفجوات الجنسانية في قطاع التنوع البيولوجي، بما في ذلك المياه والمناطق والغابات المحمية. والأمر التوجيهي هو آلية قانونية رسمية لتعزيز الالتزام بالعمل على التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القطاع البيئي على الصعيد الوطني. ومن خلال مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، أنشئ برنامج رائد لاستحداث أدوات مالية تركز على المرأة والطبيعة، فضلا عن سد الفجوة بين الجنسين ودعم مستقبل "إيجابي للطبيعة". وبدأ العمل بثلاث أدوات مالية بقيمة 30 مليون دولار سنويا وهناك المزيد منها قيد الاستحداث. ويتضمن برنامج المرأة والطبيعة، الذي أطلقته وزارة البيئة والطاقة والبرنامج الإنمائي، ثلاث آليات مالية لتعزيز إمكانية وصول المرأة إلى الأدوات المالية في المجالات المتعلقة بالتنوع البيولوجي من قبيل السياحة، والحراجة، والزراعة، وصيد الأسماك، وهي أنشطة يضطلع بها الرجال تقليديا أكثر بكثير من النساء. وبالمثل، ساعد البرنامج الإنمائي، بتمويل من مرفق البيئة العالمية، وبالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والمعهد الوطني للتنمية الريفية، في الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، مع العمل في الوقت نفسه على تحويل المعايير والقيم وهياكل السلطة الجنسانية من خلال تعزيز الفرص المتاحة للمرأة في القطاعات غير التقليدية، حيث وصل إلى أكثر من 000 30 امرأة مشاركة في أنشطة إدارة الموارد الطبيعية وخدمات النظم الإيكولوجية التي تتضمن بيئات منتجة وممرات بيولوجية حضرية.

15 - وأما ناميبيا فقد عملت مع البرنامج الإنمائي منذ عام 2000 على تصميم وتنفيذ مشاريع لحفظ المناطق المحمية والحياة البرية عززت القدرات الوطنية على حماية الحياة البرية وإدماج الحفظ بقوة في التنمية الاقتصادية عن طريق توسيع نسبة المناطق المحمية الوطنية من 17 في المائة إلى 20 في المائة. وهذا ما يشمل المتنزهات العابرة للحدود، وتعزيز المناطق المحمية نظرا لزيادة الهياكل الأساسية للسياحة من خلال مشاركة المجتمع المحلي والدفاع عن الفوائد المكتسبة من حفظ الحياة البرية والغابات، ووضع قوانين وسياسات للحيلولة دون تنازع مصلحة الأحياء البرية مع مصلحة البشر. وحتى الآن، قدم مشروع الإدارة المستدامة للأراضي الحرجية في ناميبيا الدعم للإعلان عن تخصيص 4 ملايين هكتار من الأراضي لتكون غابات مجتمعية تواصل وظيفتها باعتبارها بنية تحتية لإدارة التنوع البيولوجي.

16 - وأما جنوب أفريقيا فقد نفذت أيضا بنجاح مشاريعها في سياق "تعميم التنوع البيولوجي" ومشاريعها لإدارة المناطق المحمية، وصممت مبادرات لاحقة لتيسير توسيع نطاق هذه المشاريع من خلال استثمارات

إضافية في بيئات المشاريع، واعتمدت سياسات و/أو أدوات تنظيمية تمكن من زيادة التوسع على نطاق القطاعات الفرعية والصعد دون الوطنية والوطنية. ومن الأمثلة على ذلك مشروع جنوب أفريقيا لتعميم التنوع البيولوجي في أنظمة استخدام الأراضي وإدارتها على صعيد البلديات الذي دعم اعتماد الأدوات والاستراتيجيات التي عززت إدماج حفظ التنوع البيولوجي في قطاع المياه، مع تطبيقه على الصعيد الوطني. وقد دعم هذا المشروع تقديم حوافز ضريبية لتعزيز حفظ التنوع البيولوجي من قبل ملاك الأراضي من القطاع الخاص، أُدرجت الآن رسميا في قانون ضريبة الدخل الوطنية.

17 - وقدم مشروع آخر في جنوب أفريقيا الدعم للنهج الابتكارية لتوسيع المناطق المحمية من خلال الإعلان عن تخصيص الأراضي، والاعتراف بالحدائق التي يديرها القطاع الخاص باعتبارها مناطق محمية، وإضفاء الطابع المؤسسي على النهج والنظم والأدوات المتعلقة بزيادة فعالية المناطق المحمية التي تشمل الرصد والإبلاغ. وتُستخدم الأدوات والنهج التي استحدثها هذا المشروع من قبل المتنزهات الوطنية في جنوب إفريقيا، وهي السلطة الوطنية المكلفة بإدارة المتنزهات. وتَمثل أحد أكبر نجاحات هذا المشروع في استحداث/تجريب وتحسين أداة تستخدم الآن رسميا على الصعيد الوطني لرصد فعالية إدارة المناطق المحمية.

18 - وفي ماليزيا، أدى الدعم المؤسسي والسياساتي المقدم من البرنامج الإنمائي من خلال مشاريع متعددة إلى استهلال تحويلات مالية للأغراض الإيكولوجية من الحكومة الاتحادية إلى حكومات الولايات تهدف إلى تحفيز إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي على نطاق واسع. وفي عام 2014، اكتمل مشروع صون الأقارب البرية للمحاصيل واستخدامها بشكل مستدام في الصين وأنشأ بصورة تثير الإعجاب 72 موقعا إضافيا لصون الأصناف البرية للمحاصيل في 15 مقاطعة خلال فترة تنفيذ المشروع. وقد تم ذلك من خلال مجموعة من آليات الحوافز السياساتية والمالية التي أنشئت من أجل المشروع وشملت مواءمة برامج وميزانيات الحكومة الموجهة للحد من الفقر ودعم سبل العيش لدى المزارعين. وفي الصين أيضا، أدى الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي للبرنامج الوطني للمناطق المحمية من الأراضي الرطبة، الذي يضم عدة مشاريع على صعيد المقاطعات ومشروعا واحدا للتنسيق على الصعيد الوطني، إلى توسيع نطاق بعض المبادرات الناجحة على نطاق الشبكة الوطنية للمناطق المحمية من الأراضي الرطبة.

19 - وفي ناغالاند، بالهند، اعتمدت حكومة الولاية عملية تخطيط تشاركية لاستخدام الأراضي - استُحدثت لتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي والنظم الإيكولوجية في مواقع المشروع - وأُدمجت في سياسة استخدام الأراضي الخاصة بها ووُسع نطاقها ليشمل جميع أنحاء الولاية. وقد روّج المشروع لذلك بفعالية من خلال التركيز على تحديد أفضل الممارسات واستعراض العقبات السياسية/القانونية التي تحول دون توسيع نطاق النتائج وتكرارها.

20 - وفي جزر القمر، أدت المشاريع المتتابعة المدعومة من البرنامج الإنمائي إلى إنشاء أول مناطق بحرية محمية وتفعيل النظام الوطني للمناطق المحمية. وسيتم دعم ذلك من خلال البرنامج المتكامل للجزر الزرقاء والخضراء من أجل كفالة الاتساق مع مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، وحافظة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمياه الدولية، وبرنامج تحقيق تنمية مستدامة منخفضة الكربون وخالية من المواد الكيميائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنشطة صندوق أقل البلدان نموا في سلاسل القيمة الزراعية، والمشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ بشأن الإمدادات المستدامة من المياه.

21 - وأتاح الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لأكثر من 50 بلدا في سياق إنشاء أطر قانونية وقدرات مؤسسية فيما يتعلق بإتاحة الموارد الجينية وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدامها إمكانية إحداث زيادة كبيرة في المنافع المتأتية من حفظ الموارد الجينية والتجارة الدولية ذات الصلة.

22 - وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت عدة مبادرات عالمية فرصا بالغة الأهمية للتعلم فيما بين البلدان وفيما بين بلدان الجنوب من أجل توسيع نطاق الحلول الناجحة التي تسهم في رفاه الإنسان والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) مشروع حل بانوراما (PANORAMA)، الذي يعمل على تحديد وتعزيز النهج الناجحة المتبعة إزاء إدارة المناطق المحمية وحوكمتها؛

(ب) شبكة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (BES-Net)، وهي "شبكة الشبكات" لتقاسم القدرات التي تعنى بتعزيز الحوار بين العلوم والسياسات والممارسات من أجل إدارة التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية على نحو أكثر فعالية؛

(ج) يعمل برنامج "تسخير الطبيعة من أجل التنمية" على دعم المسارات التي تضع الطبيعة في صميم التنمية، بما في ذلك عرض ما لدى السكان الأصليين والمجتمعات المحلية من الحلول القائمة على الطبيعة من خلال مبادرة خط الاستواء؛ وتوفير بيانات مكانية عن نقاط التقاطع بين الطبيعة والتنمية للبلدان بغية مساعدتها على إدراج الطبيعة في قراراتها الإنمائية من خلال مختبر الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي؛ وتقديم الدعم للمتعلمين في جميع أنحاء العالم من خلال موقع "التعلم من أجل الطبيعة" (Learning for Nature) على شبكة الإنترنت، وإذكاء الوعي بقيمة الطبيعة من خلال "مجمع تسخير الطبيعة من أجل الحياة" (Nature for Life Hub) في الموقع نفسه.

رابعا - النتائج والاستنتاجات التي خلُص إليها التقييم

23 - يرحب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنتائج التقييم ليسترشد بها في عمله بشأن إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي وتنفيذ مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي.

24 - يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوصيات كما يلي:

25 - **يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 1 الداعية إلى إعطاء الأولوية لترسيخ الأخذ بزمام مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وتعزيز التعاون مع الجهات الشريكة الرئيسية، لا سيما بالنظر إلى التدهور المتواصل في التنوع البيولوجي. ويشمل ذلك خطة عمل تركز على استراتيجيات توسيع نطاق وتكرار ممارسات إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي التي أثبتت نجاحها مع تحديد مراحل إنجاز رئيسية لتقييم التوقعات بصورة دورية.**

26 - تتمثل رؤية مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة في مستقبل يتم فيه حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في العالم وإصلاحهما وتقييمهما باعتبارهما شبكة أمان كوكبية للبشرية جمعاء، ولحماية غذائنا ومياهنا وسبل عيشنا ووظائفنا ومناخنا وصحتنا وأمننا. وكان المدير قد أطلق المبادرة رسميا في تشرين الأول/أكتوبر 2023 لتوسيع الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي ليشمل أكثر من 140 بلدا، مع التركيز على

ثلاثة تحولات نُظمية تتمثل في القيمة، والاقتصاد والمالية، والسياسات والممارسات اللازمة للبلدان كي تتمكن من تحقيق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وسائر الأهداف العالمية.

27 - وتضم مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة نهج البرنامج الإنمائي بأكمله، بالاستفادة من الخبرات والشبكات الفريدة للمؤسسة في مختلف مجالات الأهداف، بما في ذلك الشؤون الجنسانية، والصحة، والحوكمة، والنزاع وبناء السلام، وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والنمو الشامل. وقد وُضعت خطة عمل مفصلة للدفع بتنفيذ المبادرة ودعمه على نطاق البرنامج الإنمائي نظرا لأن المؤسسة هي التي توفر التوجيه في سياق تنفيذ المبادرة من خلال خطة عملها المؤسسية على نطاق المكاتب، والمكاتب القطرية، والجهات الشريكة الرئيسية، لتحقيق التحول على نطاق واسع وبما يتماشى مع الأهداف العالمية الحيوية. ويجري تصميم مبادرات التعهد بحفظ الطبيعة لحماية الكوكب وإصلاحه، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين وسائر أشكال عدم المساواة، وحماية حقوق الإنسان.

28 - وتوفر المبادرة استراتيجية وخطة عمل مؤسسيتين لإدماجهما في الأعمال الإنمائية الأساسية واليومية للبرنامج الإنمائي عن طريق وضع الطبيعة في صميم القرارات والإجراءات الإنمائية. ومن خلال تنفيذ خطة عمل مفصلة لتنفيذ المبادرة، سيتم دمج التحولات بموجب هذه المبادرة وخطة العمل الاستراتيجية في السياسات والبرامج المؤسسية دعمًا لتحقيق خطة عام 2030 والأهداف العالمية.

29 - **ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية 2 الموجهة للقيادة العليا للبرنامج الإنمائي بإنشاء فرقة عمل عالمية لتناول دوافع فقدان التنوع البيولوجي. وستعمل فرقة العمل على حشد استجابة على نطاق البرنامج الإنمائي بأكمله لسد فجوة خطيرة، وتعزيز الدعم المقدم من المكاتب القطرية للتحولات الاقتصادية.**

30 - تترسخ دوافع فقدان التنوع البيولوجي داخل نظام حالي للإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وتتداخل مع نموذج اقتصادي سائد يتجاهل العوامل الخارجية البيئية وقيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن للبرنامج الإنمائي، بوصفه وكالة الأمم المتحدة الإنمائية التي لديها حافظة متكاملة وعلاقة متعددة القطاعات داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي، أن يقدم مساهمات جمة للتصدي لتلك العوامل. وتستهدف مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي، من خلال تحولاتها النظمية الثلاثة، دوافع فقدان التنوع البيولوجي.

31 - وعلى مستوى الحافظة، تستند جميع برامج الصندوق الرأسي البيئي التابع للبرنامج الإنمائي إلى تحليل للدوافع والتهديدات، ويتم تصميم المشاريع بغية التصدي لها. وتعالج مشاريع البرنامج الإنمائي بشكل مباشر الدوافع الضارة المسببة لفقدان التنوع البيولوجي، من خلال تحديد وتجاوز الحواجز السياساتية والمؤسسية والتمويلية والعملية. وسيواصل البرنامج الإنمائي تعزيز التركيز على التصدي لتلك الدوافع في سياق برامج الصناديق الرأسية وغير الرأسية على حد سواء.

32 - **ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية 3 الداعية إلى التشجيع على إصلاح الإعانات الضارة باعتباره عرضا مؤسسيا رئيسيا.**

33 - وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2023 عن التمويل من أجل الطبيعة، يُستثمر 7 تريليون دولار سنويًا في تنفيذ أنشطة ذات أثر سلبي على الطبيعة. فقد كشف تقرير أعده البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لعام 2021 عن الإعانات الزراعية أن

ما يقرب من 90 في المائة من الدعم السنوي البالغ 540 بليون دولار المقدم للمنتجين الزراعيين إما مشوه للأسعار أو ضار بالطبيعة والصحة.

34 - ولطالما دافع البرنامج الإنمائي، من خلال مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، عن أهمية مراعاة النفقات العامة السلبية في مجال الطبيعة لدى توفير الدعم للبلدان في إنشاء آليات جديدة للتمويل المستدام المتعلق بحفظ لتنوع البيولوجي. ودعمت هذه المبادرة 27 بلداً في دراسة الآثار الضارة للإعانات على التنوع البيولوجي ووضعت خطط عمل للنظر فيها مجددا وإعادة تصميمها، من أجل إعادة توجيه المصروفات الحكومية السلبية في مجال الطبيعة نحو الطبيعة والبشر. وتبحث البلدان في الإعانات التي تشجع أنماط الإنتاج غير المستدام، بما في ذلك استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية، والاستغلال المفرط لمصايد الأسماك والأخشاب وسائر الموارد، وتحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى أراضٍ مُدارة.

35 - وقد أثَّر عمل البرنامج الإنمائي على الهدف 18 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي من خلال الحد من الإعانات الضارة بمقدار 500 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030. ومع قيام البرنامج الإنمائي بتنفيذ التحولات الاقتصادية والمالية في سياق مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة، فإنه سيعمل على زيادة دعمه من أجل إعادة توجيه الإعانات الضارة نحو استخدامات أخرى.

36 - **ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 4 الداعية إلى وضع قائمة بالمناطق الجغرافية ذات الأولوية لمعالجة الصلة القائمة بين البيئة والفقر، والعمل مع المكاتب القطرية في المناطق الأكثر عرضة للخطر على وضع استراتيجيات محددة السياق.**

37 - هناك صلة مباشرة بين الطبيعة والفقر المتعدد الأبعاد؛ إذ يعتمد أربعة بلايين شخص في جميع أنحاء العالم على الطبيعة في سبل عيشهم. وتؤدي البيئات الصحية الدور الأهم في دعم سبل العيش، والأمن المائي، والأمن الغذائي، والصحة، والطاقة، والسلامة لدى أضعف الناس، لا سيما الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد. وسيساعد وضع قائمة بالبلدان ذات الأولوية البرنامج الإنمائي في تركيز عمله على عدم ترك أحد خلف الركب وكفالة أن تؤدي النظم الإيكولوجية السليمة دورها الكامل في دعم خدمات النظم الإيكولوجية اللازمة للتصدي للفقر المدقع.

38 - ومعالجة الصلة بين الفقر والطبيعة هي مجال متخصص وحاسم للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي ووضع البرامج بهدف توسيع نطاق تطبيق الحلول القائمة على الطبيعة من أجل الحد من الفقر، بما في ذلك زيادة القدرة الاجتماعية والمجتمعية على الصمود بدعم من خدمات النظم الإيكولوجية الصحية. ويمكن أن يستفيد مجمع الطبيعة وفريق النمو الشامل من عملية وضع قائمة بالمناطق الجغرافية المستهدفة ذات الأولوية، التي حُدد عددها على سبيل الإرشاد بما يتراوح بين 10 بلدان و 15 بلداً، لاستكشاف أبعاد محددة للصلة بين الطبيعة والفقر، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من مبادرة الفقر والبيئة وخليفتها برنامج العمل المتعلق بالفقر والبيئة، الذي يمثل البرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عضويه المؤسسين.

39 - **ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 5 الداعية إلى المشاركة في العملية الجارية حاليا لإعادة تشكيل آليات التمويل الدولي من أجل صياغة عرض واضح مشترك بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات بشأن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.**

40 - سيزيد دمج مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي في عمل المؤسسات المالية والحكومات وجهات التيسير الخارجية من حجم التأثير ويساعد على تجنب الفصل فيما بينها. ويقيم البرنامج

الإنمائي علاقات عمل وثيقة مع المؤسسات المالية والمؤسسات المالية الدولية من خلال مسارات العمل المختلفة لمجمع التمويل المستدام. ويعمل البرنامج الإنمائي مع أكثر من 20 مؤسسة من أكبر المؤسسات المالية الدولية في العالم في 77 بلدا وخمس مناطق. ويدعم البرنامج الإنمائي، من خلال استخدام الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمته، الجهود الحكومية الرامية إلى تحقيق النمو المستدام والشامل للجميع في مجال التحليلات والتقييمات المشتركة، والأدوات والمنهجيات المتوافقة مع الأهداف، والنواتج المعرفية والدعم في مجال السياسات، وتنمية القدرات، وتنفيذ المشاريع.

41 - ويجري أيضا تعزيز التعاون بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية في البرامج والمنصات التي يدعمها البرنامج الإنمائي من قبيل مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، والتحالف الائتماني للتنوع البيولوجي، والأدوات المختلطة من قبيل الصندوق العالمي للشعاب المرجانية. ويسعى مجمع الطبيعة إلى مواصلة المشاركة في هذه الجهود وتوسيع نطاق الشراكات بغية تجسيد السياسات والأطر العالمية في إجراءات محلية. ويشكل التعاون الذي أقامه مؤخرا مجمع الطبيعة مع الجهات الفاعلة من قطاعي المال والأعمال - من قبيل مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة - جزءا من تلك الجهود المستمرة.

42 - وسيقوم البرنامج الإنمائي بدمج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عروض التمويل المستدام الحالية المطروحة على المؤسسات المالية على الصعيدين الدولي والوطني من خلال المالية العامة لتحقيق التنمية المستدامة (الضرائب، والميزانية، وأدوات الدَّين)، وإتاحة رأس المال الخاص (بناء مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا، والتمويل المختلط وإدارة الأثر وقياسه)، والأطر المالية الوطنية المتكاملة، بالإضافة إلى المشاركة الدولية للبرنامج الإنمائي في مجال السياسات من قبيل عملية تمويل التنمية. وهذا ما سيشمل تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية بخصوص الطبيعة من قبيل مصرف التنمية الآسيوي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بهدف استقراء إمكانية تطبيق أدوات الدين والتحسينات الائتمانية بغية إتاحة رأس المال من أجل التنوع البيولوجي وحفظه.

43 - **ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 6 الداعية إلى وضع التوجيهات والاستثمار في سياق تنمية القدرات لدى الموارد البشرية على الصعيدين الإقليمي والقطري لتمكين المكاتب القطرية من تقديم الدعم المتكامل للحكومات فيما يتعلق بجداول أعمال النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والنمو الأخضر.**

44 - رغم أن البرنامج الإنمائي يوفر التوجيه إلى المكاتب القطرية والأفرقة الإقليمية من خلال شبكة السياسات العالمية، بما في ذلك المساهمة بالأنشطة في المشاريع الفردية وإسداء المشورة التقنية لوضع وإصلاح السياسات التي تشكل جزءا من البرامج القطرية، فإن هناك مجالا لاستهلال عملية أكثر تنسيقا وتكاملا في توفير التوجيه المذكور. ويجري تنفيذ إجراءات رئيسية في إطار تفعيل مبادرة الالتزام بحفظ الطبيعة، وفقا للإعداد المشترك لسلسلة مجموعات "تسخير الطبيعة من أجل" ... مع سائر أفرقة البرنامج الإنمائي. ويشمل ذلك ما يلي '1' تسخير الطبيعة من أجل المساواة بين الجنسين (مع فريق البرنامج الإنمائي المعني بالشؤون الجنسانية)؛ و '2' تسخير الطبيعة من أجل الرخاء (فريق النمو الشامل)؛ و '3' تسخير الطبيعة من أجل الأمن الغذائي (مكتب إدارة الأزمات)؛ و '4' تسخير الطبيعة من أجل العمل المناخي (مجمع المناخ)؛ و '5' وتسخير الطبيعة من أجل الحد من الكوارث وبناء القدرة على الصمود (فريق الحد من مخاطر الكوارث التابع لمكتب إدارة الأزمات)، و '6' تسخير الطبيعة من أجل بناء

السلام (فريق بناء السلام التابع لمكتب إدارة الأزمات). وخلال اجتماع لتخطيط الأعمال التجارية لعام 2024 عقدته كل من مجمع صندوق الطبيعة ومجمع الصندوق الرأسي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024، تمت مناقشة خطط عملية لتوفير الدعم المتكامل وجرى الاتفاق عليها مع عدد من الأفرقة المواضيعية التابعة لشبكة السياسات العالمية بما في ذلك مجمع المناخ، وفريق النمو الشامل، والفريق المعني بالشؤون الجنسانية، وفريق مكتب إدارة الأزمات.

45 - **ويوافق البرنامج الإنمائي على التوصية 7 بشأن اغتنام الفرصة للاستفادة من ميزته النسبية مع الحكومات دون الوطنية والتماس الفرص الكفيلة بالحد من تكاليف المعاملات وتجاوز الحواجز التي تحول دون توسيع نطاقها.**

46 - اضطلع للبرنامج الإنمائي بدور فعال في توفير الدعم لبناء قدرات الحكومات دون الوطنية في مختلف البلدان من خلال مشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وتمتد هذه المبادرات إلى مناطق وبلدان مثل الصين وماليزيا وإندونيسيا والهند وباكستان والأرجنتين والبرازيل وإكوادور وكولومبيا وغيرها من البلدان. واعترافا بأهمية تعزيز القدرات على الصعيد دون الوطني، ولا سيما في البلدان التي لديها نظم حوكمة لامركزية قوية، يرعى البرنامج الإنمائي شراكات قوية مع الحكومات دون الوطنية والأطراف المعنية المحلية. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى توسيع نطاق المبادرات الناجحة ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة من خلال بناء القدرات المحددة الهدف، ودعم اتساق السياسات، وتعزيز تبادل المعارف، والدعوة في مجال السياسات، وآليات التمويل الابتكاري.

47 - واستناداً إلى الخبرات والدروس المستفادة من حافظته الواسعة في حوالي 140 بلداً، يدعم البرنامج الإنمائي الجهود المحلية الرامية إلى التعاون مع الأطراف المعنية المتعددة ويستكشف الفرص القائمة لإتاحة استثمارات القطاعين العام والخاص بهدف تيسير توسيع نطاقها. وتعمل هذه الجهود على تمكين الحكومات دون الوطنية باعتبارها تمسك بزمام القيادة في مجال حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

48 - وبالإضافة إلى تعزيز القدرات على الصعيد دون الوطني، يركز البرنامج الإنمائي في عمله عند هذا المستوى على جانبين بالغي الأهمية. أولاً، يدعم البرنامج الإنمائي بصورة فعالة الحكومات المحلية ودون الوطنية في فهم القيمة الجوهرية للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بالتأكيد على دورها المحوري في الخطاب الإنمائي، لا سيما في المجتمعات المحلية الفقيرة والمعتمدة على الموارد. ومن خلال تعزيز فهم أعمق للترابط بين النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة، يمكّن البرنامج الإنمائي الأطراف المعنية المحلية من دمج الاعتبارات البيئية في استراتيجياتها الإنمائية.

49 - ثانياً، يتعاون البرنامج الإنمائي مع الحكومات دون الوطنية على وضع ضمانات محددة السياق تهدف إلى الحفاظ على الموائل الحيوية من مزيد من التدهور وحماية حقوق المجتمعات المحلية والأصلية. وبالاستفادة من النهج المصممة خصيصًا والمشاركة الشاملة من جانب الأطراف المعنية، يكفل البرنامج الإنمائي مواءمة جهود الحفظ بفعالية مع السياقات الاجتماعية والثقافية والأولويات التنموية المحلية. ويعطي البرنامج الإنمائي أيضا الأولوية لحماية المناطق الغنية بالتنوع البيولوجي ويعزز حقوق الشعوب الأصلية.

50 - **ويرحب البرنامج الإنمائي بالتوصية 8 الداعية إلى قيام المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية ببناء قدرات مؤسسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشكل منتظم، بما في ذلك لدى النساء الريفيات، والفئات السكانية في المناطق النائية والفئات السكانية الضعيفة، وسائر فئات الأقليات. وتتيح**

التوصية فرصة لدعم هذه الفئات في الدفاع عن احتياجاتها وحقوقها التي تحددها بنفسها، والمشاركة بصورة مجدية في مجالات التفاوض ذات الصلة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

51 - يوجد العديد من الأطر السياساتية الدولية التي تشير إلى الأولويات المترابطة للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحلول القائمة على الطبيعة، التي تمنح الأولوية لاحتياجات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتمكين المرأة. والتعهد بالتبرع الذي قطعه المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في غلاسكو بمبلغ قدره 1,7 بليون دولار بشأن إتاحة إمكانية الوصول إلى التمويل المناخي وصندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، يتضمن أهدافًا صريحة لزيادة فرص الحصول بشكل مباشر على التمويل لدى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تجسد أنماط الحياة التقليدية، بالإضافة إلى أهداف بشأن المساواة بين الجنسين من خلال خطة عمل متجددة ومعززة للاعتبارات الجنسانية. ويتعين أن يتبع البرنامج الإنمائي على جميع المستويات، بما في ذلك المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية، نهجا أكثر انتظاما إزاء احتياجات بناء القدرات لدى الشعوب الأصلية ومؤسسات المجتمعات المحلية، بما في ذلك الصناديق التي تقودها الشعوب الأصلية والمجموعات التي تقودها النساء. ويتعين الاضطلاع بهذا النشاط جنبًا إلى جنب مع الأفرقة العالمية التابعة لمكتب السياسات ودعم البرامج المسؤولة عن عروض الإدارة البيئية وخدمة العمل المحلي (موزعة على مجمع الطبيعة، ومجمع المناخ، ومجمع المواد الكيميائية والنفايات، وأفرقة الحوكمة التابعة لمكتب السياسات ودعم البرامج).

خامسا - الدعم الذي سيقدمه البرنامج الإنمائي في المستقبل لإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي

52 - تشكل مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي التزاما بتقديم الدعم المعجّل والموسّع لأكثر من 140 بلداً لتتمكن من بلوغ أهداف طموحة في سياق الإطار العالمي التاريخي للتنوع البيولوجي. وتركز المبادرة على ثلاثة تحولات نُظمية تعالج دوافع فقدان التنوع البيولوجي، وهي: القيمة، والاقتصاد والمالية، والسياسات والممارسات. وهذه التحولات مطلوبة لتوسيع نطاق العمل والتعجيل به نحو الوفاء بالالتزامات العالمية للتنوع البيولوجي ودعم تحقيق الأهداف العالمية.

53 - وتعمل مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة على جعل الطبيعة "ملكا للجميع" داخل الوحدات العالمية والإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، وهي تمثل فرصة عظيمة. وتتمثل إحدى الخطوات الملموسة إلى الأمام في قيام المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بدمج مبادئ المبادرة وأولوياتها التي تنسحب على جميع التحولات الثلاثة في الاستراتيجيات الإقليمية لكل من تلك المكاتب، ووثائق البرامج القطرية، وعمل الأمم المتحدة المترابط بشأن الائتلافات المواضيعية، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخطط عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية.

54 - وقد تطورت حافظة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، الممولة من خلال مرفق البيئة العالمية، في السنوات العشر الماضية فأصبحت أكثر تكاملا وازدادت مجالات تركيزها، وهذا ما اقتضته جزئيا الحاجة إلى الأموال. وهذا الاتجاه آخذ في النمو ومن المتوقع أن يصبح الطريقة الجديدة للبرمجة ويتيح فرصة للبرنامج الإنمائي لتعزيز الإدماج في برامجه ومشاريعه.

55 - ويجري بالفعل اتخاذ إجراءات متكاملة داخل البرنامج الإنمائي. وكمثال على ذلك، يهدف البرنامج الإنمائي إلى تولي زمام القيادة في تقديم الدعم المتكامل في مجال الطبيعة والمناخ بصفته وكالة رئيسية تدعم المساهمات المحددة وطنيا واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي في البلدان. وقد أسفرت المناقشات التي دارت بين فريق مجمع الطبيعة وفريق النمو الشامل عن الحاجة إلى التحليل المشترك وإلى إعداد إرشادات للمكاتب القطرية بشأن ما تسهم به مبادرات مجمع الطبيعة في تحقيق الهدف الطموح المتمثل في القضاء على الفقر. وثمة مناقشات أخرى تجري حاليا بين فريق مجمع الطبيعة وفريق مكتب إدارة الأزمات لتحديد فرص للقيام بالتحليل المشترك، وتبادل الأدوات بغية توفير التوجيه لدى تصميم البرنامج والتعاون في المشاريع المشتركة بشأن المواضيع الرئيسية من قبيل القدرة على مواجهة الجفاف، وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والأمن. ويجري العمل حاليا على وضع البرنامج المتكامل للجزر الزرقاء والخضراء الذي يدعم 15 دولة جزرية صغيرة نامية، الذي يموله مرفق البيئة العالمية، ويهدف إلى توسيع نطاق الحلول القائمة على الطبيعة في قطاعات الأغذية والسياحة والمناطق الحضرية. وتكفل اجتماعاتُ التنسيق المنتظمة التعاونَ مع مجمع المواد الكيميائية والنفايات ومجمع الطاقة المستدامة.

56 - ويكتسي عمل البرنامج الإنمائي في إدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي على الصعيد دون الوطني أو "الوسط المفقود" أهمية لتشكيل عرضِ قيمةٍ يتعلق بإقامة شراكات قوية مع المؤسسات المالية الدولية وسائر الجهات المانحة الرأسية غير البيئية تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي وأطر التمويل الوطنية على الصعيد دون الوطني أو المحلي. وتزداد مكانة البرنامج الإنمائي ترسخا من خلال العمل في مجالات الحوكمة، والشؤون الجنسانية، والنمو الشامل، والحد من الفقر، وبناء السلام التي تركز بشكل متزايد على الصعيدين المحلي ودون الوطني.

57 - وتشمل الفرص الرئيسية المتاحة لمعالجة دوافع فقدان التنوع البيولوجي مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، التي ستدعم قريبا 132 بلدا، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، حيث يدعم البرنامج الإنمائي بشكل مباشر 69 بلدا ويدعم بشكل غير مباشر 138 بلدا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

58 - ويتضمن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي هدفين بشأن المساواة بين الجنسين وخطة عمل متجددة ومعززة للاعتبارات الجنسانية تركز على التصدي للحواجز المستمرة من قبيل العنف الجنساني. ومن خلال مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة، سيكفل البرنامج الإنمائي قيام ما لا يقل عن 100 بلد بتعزيز القيادة النسائية في إدارة الموارد الطبيعية، وسد الفجوات الجنسانية، والتعجيل بتمكين المرأة، والمواءمة مع استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2022-2025 والدفع بها قدما.

59 - وستساهم الشراكات مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم السابق الذي أجراه البرنامج الإنمائي بعنوان "عدم ترك أحد خلف الركب" (2023) التي تتناول ضرورة زيادة الدعم والاهتمام لموضوع التقاطعية فيما يتعلق بالإدماج الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة. وسيتم دعم البرامج المقبلة للبرنامج الإنمائي مع الفئات السكانية الضعيفة من خلال الاستخدام المرتقب لمؤشر سياسة عامة لتتبع المشاريع والبرامج التي تدعم (أ) حقوق الإنسان و (ب) الشعوب الأصلية. وهناك أيضا فرصة لبناء القدرة القيادية لدى الشعوب الأصلية، بمن فيها النساء، وتمكين تلك الشعوب لكي تدافع عن احتياجاتها وحقوقها وتكون قادرة على المشاركة بفعالية في مجالات التفاوض ذات الصلة.

60 - ومن خلال تنفيذ مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة والإجراءات المبينة في هذا الرد الوارد من الإدارة، يعتزم البرنامج الإنمائي تقديم مساهمات كبيرة ومؤثرة في العمل الجماعي بغية تأمين الخدمات الأساسية المتصلة بالتنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي، التي هي أساس حياة الإنسان وازدهاره، وتوفيرها للأجيال القادمة.

المرفق

التوصيات الرئيسية وردود الإدارة

التوصـــية 1: ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعطي الأولوية لترســـيخ الأخذ بزمام مبادرة الالتزام بحفظ الطبيعة في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية وتعزيز التعاون مع الجهات الشريكة الرئيسية. وبالنظر إلى حالات التدهور المستمر التي يشهدها التنوع البيولوجي، يجب أن تركز خطة العمل الخاصة بالمبادرة تركيزا شديدا على استراتيجيات توسيع نطاق وتكرار الممارسات المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي التي أثبتت نجاحها، وأن تتضمن مراحل إنجاز رئيسية لتقييم التوقعات بصورة دورية.

رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها.

تماشيا مع التوصية 1، وفي أعقاب الإعلان رسميًا عن إطلاق مبادرة البرنامج الإنمائي للتعهد بحفظ الطبيعة لعام 2030 من قبل مدير البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر 2023، وُضعت الآن خطة عمل مفصلة لتنفيذ المبادرة المذكورة. وتسعى الخطة إلى ما يلي: (أ) إدماج مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة في الأعمال الإنمائية الأساسية واليومية للبرنامج الإنمائي عن طريق تعميم إدماج التحولات والأعمال الاستراتيجية للمبادرة في سياساتنا وبرامجنا، والدفع قدما بعجلة الجهود المؤسسية نحو تحقيق النتائج الطموحة؛ و (ب) كفالة أن تعمل التحولات والإجراءات الاستراتيجية على توجيه وتحفيز العمل العالمي لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس من خلال وضع الطبيعة في صميم القرارات والإجراءات الإنمائية، بما في ذلك ما يتعلق منها بتغير المناخ؛ و (ج) تمكين العمل العالمي من أجل الطبيعة خارج نطاق البرنامج الإنمائي من خلال تمكين موظفي البرنامج الإنمائي باعتبارهم عوامل تغيير للارتقاء ببرنامج "تســـخير الطبيعة لأغراض التنمية" من خلال إقامة الشـراكات مع الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والممارسـين، والشـعوب الأصـلية، والمجتمعات المحلية، وسـائر الأطراف المعنية الرئيسية؛ و (د) توسيع نطاق المعارف، والتعاون، والتعلم، والتمويل، والتأثير، والقدرة لصالح الطبيعة بسرعة وكفاءة، و (هـ) تهيئة الفرص لتبادل الخبرات والحلول بغية توسيع نطاق النجاحات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة والتعجيل بتحقيقها، والتعلم من حالات الفشل.

الإجراء الرئيسي أو الإجراءات الرئيسية	تاريخ الإنجاز	الوحدة أو الوحدات المسؤولة	التتبع*	
			حالة الإنجاز	التعليقات
1 - نشر مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة ورفع مستوى الخطاب السردي للبرنامج الإنمائي بشـأن الطبيعة من أجل التنمية على الصـعد العالمي والإقليمي والقطري، من خلال عقد حوارات منظمة مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل تحويل القيمة الداخلية بهدف توســـيع نطاق تأثير الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظام الإيكولوجي وحفظ التنوع البيولوجي.	حزيران/يونيه 2025	مكتب الســـياســـات ودعم البرامج (مجمع الطبيعـة، وفريق النمو الشامل، ومجمع الطاقة المستدامة)	مستمر	

2 - مواءمة الالتزامات المقطوعة في سياق الطبيعة والمناخ من خلال دعم 30 بلدا بالمساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي الخاصة بها، والتشجيع على رفع سقف الطموحات بشأن الحلول المناخية القائمة على الطبيعة وتعزيز النهج المتكاملة للحكومة بأكملها بشأن الطبيعة والمناخ.	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة، ومجمع المناخ)	مستمر	
التوصية 2: ينبغي للقيادة العليا للبرنامج الإنمائي إنشاء فرقة عمل عالمية لمعالجة دوافع فقدان التنوع البيولوجي. وستعمل فرقة العمل على حشد استجابة على نطاق البرنامج الإنمائي بأكمله لسد فجوة خطيرة، وتعزيز دعم المكاتب القطرية للتحولات الاقتصادية.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. تستهدف مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي دوافع فقدان التنوع البيولوجي من خلال ثلاثة تحولات نُظمية هي: تحول في القيمة، وتحول في الاقتصاد والمالية، وتحول في السياسات والممارسات. وتترسخ دوافع فقدان التنوع البيولوجي داخل النظام الحالي للإنتاج والاستهلاك غير المستدامين، وتتداخل مع النموذج الاقتصادي السائد الذي يتجاهل العوامل الخارجية البيئية وقيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. وبالنظر إلى ولاية البرنامج الإنمائي بوصفه وكالة الأمم المتحدة الإنمائية، بحافظاته المتكاملة وعلاقاته المتعددة القطاعات داخل البلدان وعلى الصعيد العالمي، فإن لديه إمكانات هائلة ومزايا نسبية في دعم البلدان لمواجهة هذه الدوافع. وهذا ما يجعل من الأهمية بمكان تحقيق كامل نهج البرنامج الإنمائي في الوفاء بالتعهد بحفظ الطبيعة. وستنشأ فرقة عمل استنادا إلى الآليات الداخلية القائمة بغية تعزيز الدعم المقدم من المكاتب القطرية للتحولات الاقتصادية.				
1 - نشر مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة ورفع مستوى الخطاب السردي للبرنامج الإنمائي بشأن الطبيعة من أجل التنمية على الصعد العالمي والإقليمي والقطري، من خلال عقد حوارات منظمة مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية من أجل تحويل القيمة الداخلية بهدف توسيع نطاق تأثير الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي لإدارة النظام الإيكولوجي وحفظ التنوع البيولوجي.	حزيران/يونيه 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة، وفريق النمو الشامل، ومجمع الطاقة المستدامة)	مستمر	

2 - توسيع أفرقة العمل القائمة المتصلة بالطبيعة لتشمل ممثلين من الإدارة العليا في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتكون بمثابة فرقة عمل عالمية تقوم بما يلي :'1' تناول دوافع فقدان التنوع البيولوجي بغية زيادة الدعم المقدم للتحول الاقتصادي، وبمساهمة مباشـــرة في مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات البيئية وســـائر العمليات السياسية ذات الصلة، و '2' دمج مبادئ مبادرة التعهد بحفظ الطبيعـة في اســـتراتيجيات البرامج الإقليميـة والقطريـة الخاصة بكل منها.	شباط/فبراير 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة)، والمكاتب الإقليمية، المكاتب القطرية		
التوصية 3: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحرص بشدة على التشجيع على إصلاح الإعانات الضارة باعتباره عرضا مؤسسيا رئيسيا.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. دأب البرنامج الإنمائي، من خلال مبادرة تمويل التنوع البيولوجي، على الدفاع عن أهمية مراعاة النفقات العامة الســـلبية في مجال الطبيعة لدى توفير الدعم للبلدان في إنشـــاء آليات جديدة للتمويل المستدام بغية حفظ التنوع البيولوجي. وتدعم هذه المبادرة 27 بلداً في دراسة الآثار الضارة للإعانات على التنوع البيولوجي ووضع خطط عمل للنظر فيها مجددا وإعادة تصميمها، من أجل إعادة توجيه المصروفات الحكومية السلبية في مجال الطبيعة لتصبح مصروفات إيجابية على الطبيعة والناس. وتبحث البلدان في الإعانات التي تشجع أنماط الإنتاج غير المستدام، بما في ذلك استخدام المبيدات الكيميائية والأسمدة، والاستغلال المفرط لمصايد الأسماك والأخشاب وسائر الموارد، وتحويل النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى أراضٍ مُدارة. وقد أثر العمل على الهدف 18 من الإطار العالمي للتنوع البيولوجي الذي يهدف إلى الحد من الإعانات الضارة بمقدار 500 بليون دولار سنوياً بحلول عام 2030. وفي ضوء قيام مبادرة تمويل التنوع البيولوجي الآن بدعم 91 بلدا آخر، بالإضافة إلى 41 بلدا يتلقى الدعم حاليا، يخطط البرنامج الإنمائي لزيادة الدعم بهدف معالجة الإعانات الضارة على الصعيد العالمي. وهذا ما يسهم بشكل مباشر في التحول الاقتصادي والمالي لمبادرة التعهد بحفظ الطبيعة.				
1 - نشر مبادئ توجيهية بشأن إعادة توجيه الإعانات الضارة بالتنوع البيولوجي نحو استخدامات أخرى وتحسين تأثيرها على الناس والطبيعة.	حزيران/يونيه 2024	مكتب الســـياســـات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة)	مستمر	
2 - دعم ما لا يقل عن 20 بلدا آخر من خلال التخطيط لإعادة توجيه الإعانات نحو استخدامات أخرى.	نيسان/أبريل 2026	مكتب الســـياســـات ودعم البرامج (مجمع الطبيعـة)، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية		

التوصية 4: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع قائمة بالمناطق الجغرافية ذات الأولوية لمعالجة الصلة القائمة بين البيئة والفقر، والعمل مع المكاتب القطرية في المناطق الأكثر عرضة للخطر على وضع استراتيجيات محددة السياق.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. تمتد حافظة البرنامج الإنمائي من المشاريع العالمية والوطنية لتشمل أكثر من 140 بلدا. وستساعد قائمة تصفية بأسماء البلدان ذات الأولوية على تركيز العمل وتحقيق نتائج ذات أثر بالغ. واستنادا إلى الخبرة السابقة للبرنامج الإنمائي، يمكن أن تشمل معايير التركيز على الأولويات الجغرافية فيما يتعلق بالصلة القائمة بين البيئة والفقر ما يلي: (أ) المناطق الجغرافية التي يركز فيها البرنامج الإنمائي بالفعل تركيزًا قويًا على البرامج المتعلقة بالطبيعة على الصعيد الوطني، لا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والأمن المائي، واستعادة النظام الإيكولوجي؛ و (ب) المناطق الجغرافية التي يرجح أن تحقق فيها الإجراءات المتعلقة بحماية الطبيعة، وإصلاحها، وإدارتها على نحو مستدام أهم النتائج بالنسبة للحد من الفقر المتعدد الأبعاد؛ و (ج) المناطق الجغرافية التي ينخفض فيها دليل التنمية البشرية، ويرتفع دليل الفقر المتعدد الأبعاد المرتفع، ولديها مستويات عالية من المخاطر في مجالات محددة السياق. ويمكن أيضا للبلدان الـ 30 المدعومة بالمساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي أن تكون بمثابة بيئة مؤاتية جيدة لكفالة التأثير المتعدد الأوجه. وستُستكشف فرص جديدة للبرامج الإنمائية، وتوضع استراتيجيات محددة السياق لتسترشد بها وثائق البرامج القطرية.				
1 - رسم خرائط للمناطق الجغرافية ذات التنوع البيولوجي الشديد وترتفع فيها معدلات الفقر ودعم وضع استراتيجيات خاصة بكل بلد لإثراء وثائق البرامج القطرية وفرص البرامج الجديدة التي تركز على التقاطع فيما بين الطبيعة والفقر ورفاه الإنسان، بما في ذلك خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم رفاه البشر.	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة، وفريق النمو الشامل)، والمكاتب الإقليمية، والمكاتب القطرية	مستمر	
التوصية 5: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك في العملية الجارية حاليا لإعادة تشكيل آليات التمويل الدولي من أجل صياغة عرض مشترك بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية لدعم الحكومات بشأن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. وهذا ما سيتطلب اتخاذ إجراءات منسقة بين المقر والبلدان.				

رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها.

إن الدمج الوثيق لمبادرة التعهد بحفظ الطبيعة التي أطلقها البرنامج الإنمائي في عمل المؤسسات المالية والحكومات والجهات الميسرة الخارجية سيزيد بالفعل من حجم التأثير ويساعد على تجنب الفصل فيما بينها. ويقيم البرنامج الإنمائي علاقة عمل وثيقة مع المؤسسات المالية بما فيها المؤسسات المالية الدولية، من خلال مسارات العمل المختلفة لمجمع التمويل المستدام. وفي الواقع، يعمل البرنامج الإنمائي مع أكثر من 20 مؤسسة من أكبر المؤسسات المالية الدولية في العالم في 77 بلدا تقع في خمس مناطق على نطاق الحلول الإنمائية الستة التي تحمل بصمته من خلال التحليلات والتقييمات المشتركة، والأدوات والمنهجيات المتوافقة مع الأهداف، والنواتج المعرفية والدعم في مجال السياسات، وتنمية القدرات، وتنفيذ المشاريع، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات بغية تحقيق النمو المستدام والشامل. وبالإضافة إلى ذلك، يمتلك البرنامج الإنمائي أدوات فريدة من نوعها ومميزة في هذا المجال أثبتت فعاليتها بمرور الوقت من قبيل نهج مبادرة تمويل التنوع البيولوجي حيث يشكل العمل مع القطاع المالي حلا مميزا. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى توسيع نطاق هذا النهج وتعزيز قابليته للتطبيق. ويعمل البرنامج الإنمائي أيضا باعتباره جهة ميسرة لأكبر المنصات العالمية لنشر المعلومات المتعلقة بالطبيعة والعمل من أجل الطبيعة، بما في ذلك فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، والتحالف الائتماني للتنوع البيولوجي، مما يساعد بشكل فعال على المشاركة في إدارة الشراكات العالمية في هذا المجال. وبيت القصيد هنا هو ترجمة السياسات العالمية إلى إجراءات محلية، وهنا بالضبط يأتي دور الهيكل الثلاثي المستويات للبرنامج الإنمائي (المقر – المناطق – المكاتب القطرية)، الذي لا يكاد يوجد ما يماثله في أي مؤسسة أخرى. والبرنامج الإنمائي مكلف بمهمة إشراك الجهات التي تشرف على الطبيعة (المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية) بشكل كامل في التحالف الائتماني للتنوع البيولوجي، وفرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، وسائر السياسات والإجراءات المتعلقة بالطبيعة منذ البداية. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضا بتوسيع نطاق التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، من قبيل مصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، على تزويد البلدان المستهدفة بائتمانات محسنة الشروط وملائمة للغرض المنشود من أجل إتاحة التمويل للنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

1 – دمج النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عروض التمويل المستدام الحالية المطروحة من جانب البرنامج الإنمائي على المؤسسات المالية على الصعيدين الدولي والوطني من خلال المالية العامة لتحقيق التنمية المستدامة (الضرائب، والميزانية، وأدوات الدَّين)، وإتاحة رأس المال الخاص (بناء مشاريع استثمارية مقبولة مصرفيا، والتمويل المختلط وإدارة الأثر وقياسه)، والأطر المالية الوطنية المتكاملة، وكذلك في المشاركات الدولية للبرنامج الإنمائي في مجال السياسات من قبيل عملية تمويل التنمية.	حزيران/يونيه 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة، ومجمع التمويل المستدام)		

التوصية 6: ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يضع التوجيهات وأن يستثمر في سياق تنمية القدرات لدى الموارد البشرية على الصعيدين الإقليمي والقطري لتمكين المكاتب القطرية من تقديم الدعم المتكامل للحكومات فيما يتعلق بجداول أعمال النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والنمو الأخضر.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. يقوم البرنامج الإنمائي بنشر نهج الحافظة في البلدان لتعزيز الدعم المتكامل الذي يهدف إلى إحداث تحول في النظم لا غنى عنه للاستجابة للتحديات الإنمائية المتعددة الأوجه. وبالإضافة إلى ذلك، تطورت حافظة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، الممولة من خلال مرفق البيئة العالمية، في السنوات العديدة الماضية فأصبحت أكثر تكاملا وازدادت مجالات تركيزها، وهذا ما اقتضته جزئيا الحاجة إلى الأموال وإلى النهج المتكامل للبرنامج الإنمائي. ويساهم البرنامج الإنمائي بخبرات مواضيعية مختلفة لاستيفاء جدول أعمال النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي، والمناخ، والنمو الأخضر بطريقة متكاملة. ويجري استخلاص الدروس الرئيسية من هذه الحافظات لتوجيه برامج المكاتب القطرية. وفي إطار تفعيل مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة، يجري العمل على وضع مجموعات العمل المتعلق بالتعهد بحفظ الطبيعة بمشاركة فرق مواضيعية مختلفة. وتشمل تلك المجموعات ما يلي: '1' تسخير الطبيعة من أجل المساواة بين الجنسين؛ و '2' تسخير الطبيعة من أجل الرخاء؛ و '3' تسخير الطبيعة من أجل الأمن الغذائي؛ و '4' تسخير الطبيعة من أجل العمل المناخي؛ و '5' تسخير الطبيعة من أجل الحد من الكوارث وبناء القدرة على الصمود؛ و '6' تسخير الطبيعة من أجل بناء السلام. وتشمل المجالات المواضيعية الأخرى ذات الصلة بالبرمجة إدارة المناظر الطبيعية من أجل بناء القدرة على الصمود والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية مع تغير المناخ، والقدرة على الصمود في وجه الجفاف أو إدارة الموارد الطبيعية من أجل التماسك الاجتماعي وبناء السلام.				
1 - إكمال مجموعات "الطبيعة من أجل ..."، بما في ذلك المشاورات الداخلية والخارجية، والحلقات الدراسية الشبكية، والدورات الدراسية، والنشر.	كانون الأول/ديسمبر 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج	مستمر	
2 - وضع مقاييس لتتبع مساهمة مشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في تحقيق هدف البرنامج الإنمائي الطموح المتمثل في القضاء على الفقر وتضمينها/إدماجها في الإطار الخاص برصد المشاريع الفردية وتقييمها، حسب الاقتضاء.	كانون الأول/ديسمبر 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة، وفريق النمو الشامل)		

التوصية 7: إتاحة الفرصة للبرنامج الإنمائي للاستفادة من ميزته النسبية مع الحكومات دون الوطنية والتماس الفرص الكفيلة بالحد من تكاليف المعاملات وتجاوز الحواجز التي تحول دون توسيع نطاقها.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. قدم البرنامج الإنمائي الدعم لبناء قدرات الحكومات دون الوطنية في العديد من البلدان من خلال مشاريع النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، بما في ذلك الصين، وماليزيا، وإندونيسيا، والهند، وباكستان، والأرجنتين، والبرازيل، والإكوادور، وكولومبيا، وبلدان أخرى. فبناء القدرات على الصعيد دون الوطني أمر بالغ الأهمية لإدارة النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي ولاسيما في البلدان التي لديها نظم حوكمة لامركزية قوية. ويمكن للبرنامج الإنمائي بالفعل أن يستفيد من الدروس والممارسات الجيدة المستخلصة من حافظته الواسعة من المبادرات في أكثر من 140 بلدا في هذا الصدد. فمن خلال مبادراته المتعلقة بالنظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، سيعزز البرنامج الإنمائي الشراكات مع الحكومات دون الوطنية والأطراف المعنية المحلية، ويقدم الدعم لبناء القدرات على المستويات النُظمي والمؤسسي والفردي، ويعزز التدابير الرامية إلى تبسيط الأطر التنظيمية المتعلقة بالتوسع. ومن خلال تعزيز التعلم وإدارة المعارف، والدعوة إلى إصلاح السياسات، يهدف البرنامج الإنمائي إلى التقليل من تكاليف المعاملات والعقبات البيروقراطية المرتبطة بتوسيع نطاق المبادرات ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة والتعجيل بتنفيذها. وسيساعد تركيز البرنامج الإنمائي على استقراء آليات التمويل الابتكاري وتعزيز التعاون مع الأطراف المعنية المتعددة على إتاحة الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها سواء من المصادر العامة أو الخاصة فيما يتعلق بتوسيع النطاق. وهذه الجهود المتضافرة ستمكّن الحكومات دون الوطنية من الإمساك بزمام المبادرة في الجهود الرامية إلى حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني، مما يساهم في نهاية المطاف في الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وتسريع مسارات التنمية المستدامة على نطاق عالمي.				
1 - وضع توجيهات للمكاتب القطرية، وواضعي المشاريع، وأفرقة مِنح إعداد المشاريع/تطوير المشاريع لإدماج مبادرة التعهد بحفظ الطبيعة في تصاميم المشاريع، بما في ذلك إدراج إصلاحات السياسة العامة والأطر التنظيمية التي تدعم العمل ذا الأثر الإيجابي على الطبيعة على الصعيد دون الوطني في تصميم حافظة البرنامج الإنمائي في المستقبل.	كانون الأول/ديسمبر 2024	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة)		
2 - الاستفادة من مشاريع الصناديق الرأسية الجارية بغية الاستهداف المدروس لبناء قدرات الحكومات دون الوطنية التي تركز على النهج المتكاملة ذات الأثر الإيجابي على البيئة من خلال حافظات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي القائمة والمقبلة.	كانون الأول/ديسمبر 2025	المكاتب القطرية التي تتلقى دعما تقنيا من المكاتب الإقليمية و مكتب السياسات ودعم البرامج (مجمع الطبيعة)		

التوصية 8: ينبغي للمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي أن تضطلع ببناء قدرات مؤسسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والريفية، وفئات الأقليات الإثنية بصورة أكثر انتظاما. وهذا ما يتيح فرصة لدعم الفئات التي تقودها النساء والأقليات للدفاع عن احتياجاتها وحقوقها، ولكي تكون قادرة على المشاركة بصورة مجدية في مجالات التفاوض ذات الصلة.				
رد الإدارة: يوافق البرنامج الإنمائي على التوصية بأكملها. تستجيب التوصية للتعهد بالتبرع الذي قطعه المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقود في غلاسكو بتوفير تمويل قدره 1,7 بليون دولار للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى هدف صندوق تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي المتمثل في توجيه 20 في المائة من موارد هذا الصندوق للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بحلول عام 2030. وسيشمل النهج الأكثر انتظاما ما يلي :'1' إشراك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات التخطيط الوطنية للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والمساهمات المحددة وطنيا، بسبل منها الاستفادة من الوعد المناخي للبرنامج الإنمائي؛ و '2' توفير إمكانية الوصول المباشر إلى التمويل من قبل برنامج المنح الصغيرة/آلية تنفيذ الإجراءات المحلية في أكثر من 120 بلدا؛ و '3' بناء قدرات الصناديق التي تقودها الشعوب الأصلية؛ '4' الإعراب عن التقدير من خلال الجوائز العالمية وبرامج التدريب والزمالات. وسيشمل الدعم توجيه المساعدة المحددة الهدف إلى منظمات الشعوب الأصلية التي تقودها النساء وزيادة الإسهام في استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين، وتحقيق الطموح المتمثل في القضاء على الفقر، وأولويات عدم ترك أحد خلف الركب. وتماشيا مع سائر وكالات الأمم المتحدة، سيساهم البرنامج الإنمائي في العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية، بسبل منها استحداث مؤشر سياسة عامة بشأن البرمجة الداعمة لحقوق الإنسان والشعوب الأصلية.				
1 - زيادة إدماج برنامج المنح الصغيرة/الآليات القطرية لتنفيذ الإجراءات المحلية، الممولة من الصناديق الرأسية وغير الرأسية، في عمليات المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، بهدف تعزيز قدرات الشعوب الأصلية ومؤسسات المجتمعات المحلية (بالإضافة إلى المجموعات التي تقودها النساء)، تحقيقا لأغراض منها الوصول المباشر إلى الأموال، وتعزيز فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب.	كانون الأول/ديسمبر 2025	مكتب السياسات ودعم البرامج (مجامع الطبيعة والمناخ والصناديق الرأسية)، وخدمات مكتب الشؤون الإدارية، والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، والمكاتب الإقليمية مكتب السياسات ودعم البرامج		

* يجري تتبع حالة التنفيذ في مركز الموارد التقييمية.